مخطط تنظيمي جديد لحلب يساهم بالحد من مخالفات البناء

عبد اللطيف: ضرورة وضع برنامج زمني لتنفيذ المخططات التفصيلية

مدير فرع إسكان حلب لـ«الوطن»: تسليم الشقق على المفتاح مع نهاية آذار المقبل

هناء غانم

تقلد وزير الأشغال العامة والإسكان سهيل عبد اللطيف واقع العمل في مساكن متضرري الزلزال في ضاحية المعصرانية في حلب، التي وصل التنفيذ فيها إلى مراحل متقدمة، ومن المتوقع الانتهاء من الأعمال والتسليم، نهاية شهر آذار المقبل.

كما تفقد مراحل العمل في المخطط التنظيمي العام لمدينة حلب، والمخططات التفصيلية، مع الجهات المعنية بمحافظة حلب، واستمع إلى الإجراءات المتعلقة بتسجيل المتضررين من الزلزال في مركز خدمة المواطن، واستكمال إجراءات تسليم الأراضي للجمعيات السكنية.

وشدد الوزير عبد اللطيف على ضرورة وضع برنامج زمني لتنفيذ المخططات التفصيلية وعقد اجتماع بين المعنيين في نقابة المهندسين ومجلس المدينة لاستكمال إجراءات الكشف على الأبنية المتضررة نتيجة الزلزال، وطلب الإسراع بتسليم الأراضي للجمعيات السكنية، مؤكداً أهمية الإسراع بتنفيذ هذه البرامج ووضع برنامج زمني لتنفيذ المخططات التفصيلية، نظراً لأهميتها الاقتصادية والاجتماعية والخدمية.

وتطرق وزير الإسكان خلال الاجتماع إلى واقع العمل في المخطط التنظيمي العام لمدينة حلب ومراحل إعداد الدراسات التفصيلية، الذي يساهم في الحد من انتشار المخالفات السكنية، إلى جانب الإجراءات المتعلقة بالتنسيق بين نقابة المهندسين ومجلس المدينة لاستكمال تقييم وتوصيف الأبنية المتضررة من الزلزال، وذلك من خلال تشكيل لجان هندسية جديدة وتحديد آليات العمل المناسبة لإنجاز العمل، وفق ما جاء في الاجتماع التنسيقي الذي عقد بدمشق بالخصوص ذاته.

كما تمت مناقشة واقع العمل في مركز خدمة المواطن لتسجيل المستفيدين من الفئتين /أ – ب/ لتعويضهم من خلال الصندوق الوطني لدعم المتضررين من الزلزال، إضافة إلى مناقشة واقع الجمعيات السكنية بحلب واستكمال الإجراءات القانونية والعقدية لتسليم الأراضي، وإطلاق العمل في الأراضي N4 - W3 – N1.

من جانبه أكد محافظ حلب حسين دياب أهمية الإسراع بوضع الآليات المناسبة والتنسيق بين الجهات الحكومية المعنية لتجاوز العقبات المتعلقة بتشكيل اللجان الهندسية الخاصة بالسلامة العامة إلى جانب وضع الحلول اللازمة لإطلاق العمل في الجمعيات السكنية.

وفي تصريح لـ«الوطن» بيّن مدير فرع المؤسسة العامة للإسكان المهندس سالم حبيب أن أعمال البناء في ضاحية المعصرانية تتم بشكل ممنهج فنياً وإدارياً وبوتيرة عالية من الجهة المنفذة ويتم العمل على تذليل كل الصعوبات والعقبات.

ولفت إلى أن تسليم الأبنية سيكون مع نهاية الشهر الثالث من العام الجاري ضمن أفضل الشروط والمواصفات الفنية والعالمية، منوهاً إلى أن التسليم سيكون (على المفتاح) أي الكهرباء والمياه.

وبيّن حبيب أن نسبة الإنجاز في مساكن المعصرانية بلغت نحو ١٠٠ بالمئة على الهيكل، وتم إنفاق نحو /٢٢/ مليار ليرة سورية لتاريخه مع تقدم الأعمال في الإكساء بنسبة ٧٠ بالمئة إضافة إلى ٦٠ بالمئة من الموقع العام، موضحاً أن مساكن المعصرانية تتضمن بناء /٤/ محاضر بواقع /١٢٠/ شقة سكنية، والقيمة العقدية ١٨.٦ مليارات ليرة في حين تتضمن مساكن متضرري الزلزال في الحيدرية بناء /٤/ برجيات تضم /٣٢٠/ شقة سكنية يتم العمل فيها وفق البرنامج الزمني المحدد.

ولفت إلى أن نسب التنفيذ والإنجاز في منطقة الحيدرية بلغت ٩.٢ بالمئة وتضم ٣٢٠ مسكناً، قيمة العقد ٥٧.٢٤ مليار ليرة سورية والتسليم سيكون في نهاية العام الجاري.

وبيّن أن ما تقوم به الوزارة في مشروعي ضاحيتي الحيدرية والمعصرانية سيضم ١٤٠ عائلة وبمساحات مختلفة، مبيناً أن المساحة الطابقية الكلية للمباني ٤ في المعصرانية ١٠ آلاف متر مربع وللحيدرية بلغت المساحة الطابقية ٢٥.٦٠٠ متر مربع.

بدوره قال المهندس المشرف في مؤسسة الإنشاءات العسكرية نوار ديوب: إن العمل في ضاحية المعصرانية يتم وفق المواصفات العقدية والمدة الزمنية المطلوبة.

بعض المنشآت الاقتصادية تُحصّله من المواطن ولا تسدده إلى الخزينة

بكداش لـ«الوطن»: تعديل قانون الإنفاق الاستهلاكي لم يتضمن رفع الرسم بل وضع ضوابط للتهرب الضريبي

جمول لـ«الوطن»: النظام الضريبي في الأساس غير عادل وتعديله جاء في الوقت غير المناسب

محمد منار حميجو

أكد رئيس لجنة القوانين المالية في مجلس الشعب النائب عمار بكداش أن مشروع قانون التعديلات الجديدة لقانون الرسم الإنفاق الاستهلاكي لا يتضمن رفع رسم الإنفاق، موضحاً أن المشروع يتضمن وضع ضوابط للآليات والإجراءات التي ترافقها لتحصيل الرسم من المنشآت الاقتصادية حتى يكون التحصيل فعّالاً وحتى لا يكون هناك تهرب ضريبي من العديد من هذه المنشآت وخصوصاً أن هناك البعض منها تحصل هذا الرسم من المواطن ولكن لا تسدده إلى الخزينة.

وفي تصريح لـ«الوطن» بيّن بكداش أنه بشكل عام لا يوجد أي رسوم إضافية على المستهلك، مؤكداً أن المشروع الحالي مازال قيد النقاش في اللجنة وبالتالي لا يمكن الحديث عن تفاصيل أخرى عنه قبل عرضه تحت قبة المجلس للتصويت عليه.

من جهته لفت عضو مجلس الشعب فيصل جمول أن مشروع القانون الحالي جاء حتى يكون هناك ضبط للتهرب الضريبي باعتبار أن هناك تهرباً من بعض المنشآت بعد حصولها على رسم الإنفاق الاستهلاكي من المواطنين.

وفي تصريح لـ«الوطن» بيّن جمول أن المهم هو المواطن وألا يكون هناك تكاليف ضريبية جائرة عليه، لافتاً إلى أن رسم الإنفاق الاستهلاكي يدفعه المواطن ومن هذا المنطلق فإن رفع هذه الرسم سيكون له تأثيره على المواطن.

ولفت إلى أن النظام الضريبي في الأساس غير عادل وأنه يحتاج إلى تعديل لكن حينما طرح هذا النظام إلى التعديل كان التوقيت غير مناسب في ظل هذا الوضع الاقتصادي الضاغط على المواطنين وعلى الاقتصاد السوري وبالتالي لم يكن هناك تقبل من قبل الكثير لهذا التعديل، معتبراً أن الوضع الاقتصادي في حال كان مستقراً ويوجد عملية إنتاجية فذلك أفضل ولا يوجد ذلك التململ من الكثير من المواطنين.

ولفت إلى أن المطلوب أن يتم العمل على موضوع النظام الضريبي حتى يكون عادلاً، وحالياً يتم العمل على ذلك، مشيراً إلى أنه لابد من وجود تخفيف ضريبي لبعض الأمور وخصوصاً أنه نتيجة الحرب والحصار الاقتصادي على سورية أرهق المواطن السوري، ضارباً مثلاً أن الضرائب على البيوع العقارية أدت إلى جمود في سوق العقارات نتيجة التخمينات المرتفعة وهذا ما أدى إلى وجود شعور لدى الكثير من المواطنين أنه يوجد جور عليه في هذا الموضوع وبالتالي هذه الأمور تؤثر سلباً على العملية الاقتصادية والإنتاجية.

وعقدت لجنتا القوانين المالية والشؤون الدستورية والتشريعية في مجلس الشعب الأسبوع الماضي اجتماعاً مشتركاً للبدء بدراسة مشروع القانون المتضمن تعديل المرسوم التشريعي رقم ١١ الصادر في عام ٢٠١٥ وتعديلاته وخاصة برسم الإنفاق الاستهلاكي.

يذكر أن المشروع مازال يدرس في اللجنة المختصة وذلك لدراسة مواده قبل عرضه تحت قبة المجلس للتصويت عليه.

أبطالها مخلصون جمركيون بمساعدة عدد من الموظفين

التحقيقات تفضي لكف يد واستقالة أكثر من ١٠٠ من العاملين في الجمارك

٥٠٠ مليار تقدير غرامات قضايا تزوير نصيب

عبد الهادي شباط

كشف مصدر في الجمارك لـ«الوطن» أن عدد الضباط والمديرين ورؤساء المفارز والمراقبين والخفراء الذين أحيلوا للتحقيقات خلال الفترة الماضية وصدرت بحقهم قرارات كف يد أو بحكم المستقيل تجاوز ١٠٠.

وأكد مصدر في الجمارك لـ«الوطن» أن التحقيقات والتوقيفات طالت خلال الفترة الماضية أكثر من ١٠٠ ضابط ومدير ومراقب ورئيس مفرزة وخفير ومعظمهم أصبح خارج الخدمة والعمل الجمركي (مستقيل) أو بحكم المستقيل أو كف يد، حيث طالت قرارات كف اليد وبحكم المستقيل أكثر من ٣٠ شخصاً في قضايا التزوير التي تم كشفها في أمانة جمارك نصيب وحدها لجهة تزوير وثائق صادرة عن البنك المركزي تفيد بعدم وجود مانع من تخليص البضائع ولعب المخلصون الجمركيون الدور الأهم في تزوير هذه البيانات إلى جانب شركاء لهم ساعدوا وسهلوا أعمال التزوير والتلاعب على حين وقع على الجمركيين الذين أحيلوا للتحقيق والتوقيف مسؤولية اعتماد هذه الوثائق المزورة وقبولها وتخليص البضائع بناء عليها.

ومعظم الذين تم كف يدهم أحيلوا للقضاء حالياً باستثناء مدير ورئيس قسم و٤ مراقبين لم يسلموا أنفسهم وصدر بحقهم قرارات بحكم المستقيل.

وأكد العديد من المصادر لـ«الوطن» أن التقديرات تفيد أن غرامات البيانات التي تم التلاعب بها والتي استناداً لوثائق مزورة قد يصل لحدود ٥٠٠ مليار ليرة بعد احتساب غرامات هذه البضائع التي تعود للبيانات المزورة بحكم الاسترداد تهريباً.

وهنا تؤكد «الوطن» على تساؤلاتها عن الربط الإلكتروني بين عمل الجهات العامة، وخاصة البنك المركزي والأمانات الجمركية، وخاصة أن هذا الأمر (الربط والدفع الإلكتروني) بات من العناوين الأكثر أهمية وتداولاً على أجندة الحكومة وأن غياب وجود بريد وربط إلكتروني بين البنك المركزي والأمانات الجمركية هو ما سمح بحالات التزوير للوثائق والإشعارات وغيرها من المستندات التي أفقدت الخزينة العامة مليارات الليرات خلال المرحلة الماضية.

على التوازي مع العديد من الأسئلة التي مازالت تدور حول كيف يمكن تزويد المخلصين الجمركيين بالوثائق (باليد) ومن يتحمل المسؤولية الجهة التي منحت هذه الوثائق أم الجهة.

علماً أن معظم المتهمين بالتزوير من المخلصين الجمركيين وشركائهم هربوا إلى الخارج بعد اكتشاف حادثة التزوير كما يفيد معظم العاملين في أمانة نصيب الجمركية.

وعلى التوازي مع حوادث التزوير في أمانة نصيب يفيد المصدر أن نحو ٧٠ من العاملين في الجمارك تم كف يدهم بفعل حالات تزوير ومخالفات حدثت خلال الأشهر السابقة في أمانة اللاذقية ومخالفات تنفيذ مهام في الضابطات الجمركية حيث أفاد المصدر أن نحو ١٠ ضباط تم كف يدهم خلال الفترة الماضية إلى جانب العشرات من الخفراء ورؤساء المفارز وغيرهم من العاملين بمستويات إدارية مختلفة.

وكان عدد من أعضاء غرف التجارة والمستوردين اعتبروا أن هناك مهنة جديدة خلقها عدم رغبة بعض المستوردين في التعامل مع منصة تمويل المستوردات وإجراءاتها بشكل مباشر فلجؤوا إلى التعامل مع وسيط يقوم بتمويل إجازة استيراده مقابل حصوله على نسبة من قيمة الإجازة أجور كانت في البداية عند حدود ٥ بالمئة لكنها سرعان ما ارتفعت وباتت تتجاوز ٣٠-٤٠ بالمئة في بعض الحالات عبر قيام الوسيط بتمويل إجازة الاستيراد لدى المنصة مقابل حصوله على عمولة متفق عليها مع صاحب إجازة الاستيراد الفعلي لقاء تحمل الوسيط المخاطرة من تبدلات سعر الصرف وتبعاته وأثره المالي على قيم تسديد إجازة الاستيراد.

١٠ آلاف مشترك في القنوات التلفزيونية عبر الإنترنت

توسيع البوابة الدولية لسعة ١,٦ تيرا وتوريد نحو ٢٢٥ ألف بوابة إنترنت

رامز محفوظ

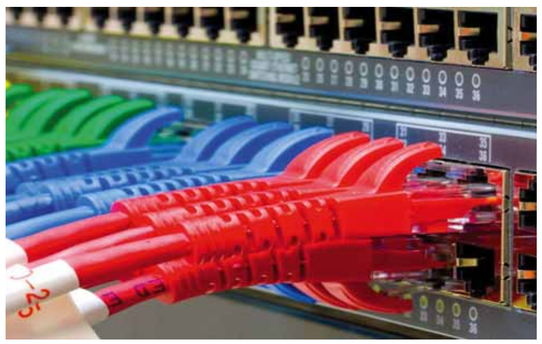

كشف تقرير للشركة السورية للاتصالات حصلت «الوطن» على نسخة منه أن الخطة الاستثمارية التي وضعتها الشركة لعام ٢٠٢٤ تضمنت عدداً من المشروعات الإستراتيجية والضرورية من أبرزها الاستمرار في توسيع البوابة الدولية لتصبح بسعة ١,٦ تيرا في نهاية عام ٢٠٢٤ من خلال المنحة الصينية واستكمال توريد دفعات بوابات الـADSL من خلال العقود المبرمة.

وأشار التقرير إلى أنه من المخطط توريد نحو ٢٢٥ ألف بوابة منها ١٠٠ ألف بوابة إنترنت من المنحة الصينية سيتم توزيعها على المراكز الهاتفية المتضررة في فروع الاتصالات وهي فروع ريف دمشق وحلب وحماة ودير الزور، إضافة إلى العمل على تأمين التغذية اللازمة لاستمرار عمل التجهيزات وذلك من خلال استكمال تركيب أنظمة الطاقة الشمسية في العديد من المواقع لتغذية /٩٩/ موقع وحدة نفاذ ضوئية في كل فروع الاتصالات وتم التعاقد من أجل تنفيذ الأعمال المطلوبة للتركيب في كل المواقع وتوريد وتركيب البطاريات ومجموعات التوليد لزوم المراكز الهاتفية والمقاسم، والاستمرار في تنفيذ الخطوط المغذاة من التقنين لزوم المراكز الهاتفية الحيوية في كافة المحافظات، وإعادة الخدمات للمراكز الهاتفية المتضررة وفق الأولويات وذلك من خلال الخطة الإسعافية للشركة السورية للاتصالات والتي تمّ تأمين الاعتمادات اللازمة لها في مشروع الموازنة الاستثمارية للشركة لعام ٢٠٢٤، وكذلك من خلال المشروعات التي يتم التنسيق من أجل تمويلها من صندوق دعم الخدمة الشاملة وفق الإمكانات المتاحة

ومن ضمن المشروعات الإستراتيجية التي وضعتها الشركة للعام الحالي التوسع بإدخال تقنية الـFTTX في كل فروع الاتصالات بالمحافظات، وذلك من خلال استكمال تنفيذ المشروعات التي تمّ التعاقد عليها خلال عام ٢٠٢٣ مع تنفيذ مشروعات جديدة بغية التوسع في تقديم الخدمة خلال عام ٢٠٢٤.

وأشار التقرير إلى أنه تم وضع الخطة الاستثمارية انطلاقاً من إستراتيجية الشركة السورية للاتصالات في مواكبة تقنيات الاتصالات الحديثة وتقديم الخدمات المتطورة بالشكل الأمثل رغم التحديات والمعوقات نتيجة الأزمة، وحرصاً من الشركة السورية للاتصالات على إعادة خدمات الاتصالات لكل المناطق والتوسع في مناطق جديدة لتحسين تقديم الخدمة بالجودة المطلوبة.

وكان مدير عام الشركة السورية للاتصالات سيف الدين الحسن قد بين في تصريح سابق لـ«الوطن» أن الشركة بدأت خلال العام الماضي بتنفيذ عقد توريد وتركيب ٩٩ موقعاً بأنظمة طاقة شمسية لوحدات النفاذ الضوئية الخارجية وذلك بهدف ضمان استمرارية تقديم خدمات الاتصالات والإنترنت خلال فترة انقطاع التيار الكهربائي، لافتاً إلى أن هذه المواقع المزودة بأنظمة الطاقة الشمسية موزعة على محافظات ريف دمشق والقنيطرة ودرعا والسويداء وحمص وحماة واللاذقية وطرطوس وحلب.

وحول أهم الأعمال والمؤشرات التي قامت بها وزارة الاتصالات والتقانة خلال العام الماضي بينت الوزارة أنه مع نهاية العام الماضي في مجال خدمات الاتصالات الثابتة استكملت الشركة السورية للاتصالات المرحلة الثانية من مشروع توسيع البوابة الدولية من ٦٤٠ غيغا إلى ٨٠٠ غيغا، وتمكنت من تخصيص أكثر من ٦٣ بالمئة من خطوطها الهاتفية المنفذة خلال العام ببوابات الإنترنت، حيث بلغ عدد الخطوط الهاتفية المنفذة ١٧١,٢٢٤ خطاً هاتفياً بمختلف المحافظات، كما استثمرت الشركة ١٠٨,٤٧٦ بوابة إنترنت بمختلف المراكز الهاتفية، في حين وصل عدد مشتركي خدمة مشاهدة القنوات التلفزيونية عبر الإنترنت IPTV إلى ١٠,٨٠٢ مشترك، وبلغ عدد المشتركين بخدمات الإنترنت عبر الألياف الضوئية (فايبر نت) من المشتركين المنزليين والفعاليات الاقتصادية ١,٨٥٩ مشتركاً.